S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL
S/PV.2545
30 May 1984
ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والأربعين بعد الألفين والخمسمائة

المعقودة بالمقر، في نيويورك
يوم الأربعاء، ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٤، الساعة ١٥/٣٠

الرئيس :	السيد تروياتوفسكي	(اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)
الأعضاء :	باكستان	السيد شاه نواز
	بيرو	السيد ارياس ستيبا
	جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية	السيد كورنينكو
	زمبابوي	السيد ماشينغادزي
	الصين	السيد يانغ هوشان
	فرنسا	السيد لوويه
	فولتا العليا	السيد زيد ويمبا
	مالطة	السيد غاوتشي
	مصر	السيد خليل
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	سير جون طوسون
	نيكاراغوا	السيد تشامورو مورا
	الهند	السيد فيرما
	هولندا	السيد فان دير ستويل
	الولايات المتحدة الامريكية	السيد سورزانو

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألاّ تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات: Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750 , 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٣٠

اقرار جدول الأعمال

اقر جدول الأعمال .

رسالة مؤرخة في ٢١ أيار/مايو ١٩٨٤ وموجّهة الى رئيس مجلس الأمن من ممثلي الامارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية (S/16574) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : وفقا للمقررات المتخذة في الجلسات السابقة بشأن هذا البند ، أدعو نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والاعلام لدولة الكويت الى الجلوس على طاولة المجلس ؛ وأدعو ممثل المملكة العربية السعودية الى الجلوس على طاولة المجلس ؛ وأدعو ممثلي الاردن واكوادور والامارات العربية المتحدة والبحرين وبنما وجمهورية المانيا الاتحادية والسنغال والسودان والصومال وعمان وقطر والمغرب واليابان واليمن الى الجلوس على المقاعد المخصصة لهم في جانب قاعة المجلس .

بناء على دعوة الرئيس ، قام الشيخ الصباح (الكويت) والسيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) بالجلوس على طاولة المجلس ؛ وقام السيد صلاح (الاردن) والسيد البورنوز (اكوادور) والسيد القاسمي (الامارات العربية المتحدة) والشيخ آل خليفة (البحرين) والسيد كام (بنما) والسيد فان ويل (جمهورية المانيا الاتحادية) والسيد ساري (السنغال) والسيد بريدو (السودان) والسيد آدن (الصومال) والسيد علي (عمان) والسيد الثاني (قطر) والسيد مراني زنتار (المغرب) والسيد كورودا (اليابان) والسيد سلام (اليمن) بالجلوس على المقاعد المخصصة لهم في جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود أن أحيط أعضاء المجلس علما بأنني تلقيت رسائل من ممثلي تركيا وتونس وجيبوتي وموريتانيا يطلبون فيها دعوتهم الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا

للممارسة المتبعة أزمع ، بموافقة المجلس ، دعوتهم الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك .

بناء على دعوة الرئيس قام السيد غوكجي (تركيا) والسيد بوزيري (تونس) والسيد فرح ديرير (جيبوتي) والسيد ولد حمودى (موريتانيا) بالجلوس على المقاعد المخصصة لهم في جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : يستأنف مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله . المتكلم الأول في القائمة هو ممثل جيبوتي . أدعوه الى الجلوس على طاولة المجلس والقاء كلمته .

السيد فرح ديرير (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى الرئيس ، أود أن أعرب عن تقديرى لكم ولأعضاء مجلس الأمن الآخرين على اتاحة الفرصة لوفدى للاشتراك في المناقشة الدائرة حاليا في المجلس .

وفي هذه اللحظة يطيب لي أيضا أن أنقل لكم أحر تهانئ على تسلمكم رئاسة المجلس في هذا الشهر . وانني على ثقة تامة بأنكم ، بما لكم من خبرة واسعة في أعمال مجلس الأمن وكفاءتكم بوصفكم دبلوماسيا محنكا ، ستوجهون مداولات المجلس الى نتيجة ناجحة .

وتهنئتي مقدّمة أيضا الى سلفكم ، السفير كرافيتس ، ممثل جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، على الطريقة الممتازة والقديرة ألتي أدار بها مداولات المجلس في الشهر الماضي .

ان الطابع الملّح الذى تتسم به التطورات الأخيرة في منطقة الخليج اضطر مجلس الأمن مرة أخرى الى الانعقاد في هذه الدورة الطارئة بأمل تحاشي الخطر الداهم الناجم عن عدوان ايران وهجومها على ناقلات النفط التابعة للمملكة العربية السعودية والكويت عندما كانت تبحر في مياههما الاقليمية .

اننا نلمس اثناء تتبعنا سياق هذه المناقشة رغبة جامحة في رؤية المجلس يتخذ قرارا لازما للحيلولة دون انتشار أزمة الخليج الى المنطقة بأسرها وفيما وراءها .

لقد شهد مجلس الأمن بأسف ، قبل الأحداث الأخيرة في الخليج ، الحالة السيئة التي وقع فيها بلدان اسلاميان شقيقان هما العراق وايران ، في شباك نزاع مرير طوال السنوات الأربع الماضية التي فقد خلالها كل من البلدين موارد بشرية واقتصادية ومادية هائلة كانت ستستخدم ، لولا ذلك ، في الإعمار الاجتماعي ـ الاقتصادي الذي تمس اليه الحاجة .

وفي هذا الصدد ، بينما نقدّر الجهود الدؤوبة التي بذلها في الماضي مجلس الأمن ، والأمين العام من خلال مساعيه الحميده ، ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، وحركة بلدان عدم الانحياز ، لحسم النزاع العراقي ـ الايراني ، لا يسعنا الا أن نعرب عن قلقنا وخيبة أملنا العميقين ازاء فشل تلك الجهود في تحقيق التسوية السلمية لهذا النزاع.

وربما وجدنا لقلقنا وخيبة أملنا ما يبررهما اذا اعترفنا لأنفسنا بأن غرض هذا الاجتماع بالذات هو حسم حالة متأزمة نجمت عن كون الجهود السابقة قد ذهبت سدى ازاء الحالة المتدهورة للنزاع العراقي ـ الايراني . ونأسف لتدهور تلك الحالة لأنه بينما نجد العراق وقد اتخذ مبادرة ايجابية للتفاوض ووقف العمليات العسكرية ، رفضت ايران قبول أي نهج صحيح للوساطة والمصالحة . علاوة على ذلك ، تتحدى ايران الآن القانون الدولي والنظام بتكثيف أعمالها العدائية في الخليج بانتهاك سيادة الدول العربية المجاورة في المنطقة وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي .

ان وفد جيبوتي ، وقد انتابته المخاوف بسبب حالة الفشل الذي منيت به في الماضي الجهود الدولية الرامية الى حسم أزمة الخليج ، وبسبب التكثيف الحالي للأعمال العدائية الايرانية الموجهة ضد دول الخليج ، يتوق الآن أكثر من أي وقت مضى الى رؤية المناقشة الحالية وقد تكللت بالنجاح باتخاذ النهج الصحيح لتجنب الأزمة.

لهذا السبب يحث وفدي مجلس الأمن على أن يدرس ، بعزم أقوى ، شرعية وخطورة شكوى دول الخليج من عدوان آلة الحرب الايرانية على ناقلات النفط وغيرها من السفن التجارية المتجهة من بلدان الخليج العربي واليها التي ليست ، ولم تكن ، طرفا في نزاع مع ايران .

وينبغي لهذا الجهاز ، باعتباره الحارس الوحيد على السلم والأمن الدوليين ، أن يدعو ايران الى أن تحترم سيادة دول الخليج وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي ؛ وأن تكف عن خرق استقرار المنطقة ؛ وان تحجم عن القيام بأي عمل يؤدي الى المزيد من تدهور الحالة في الخليج ؛ وأن تمتنع عن تعريض الملاحة الحرة والآمنة لجميع البلدان في الممرات المائية الاقليمية والدولية في الخليج للخطر .

ان صيانة السلم والأمن الدوليين مسؤولية رئيسية تقع على عاتق مجلس الأمن . ونعتقد ان لهذا المجلس القدرة والعزيمة على القيام بهذه المهمة العسيرة — خصوصا عندما يجد أن من الملائم القيام بذلك . ونعتقد أيضا ان هذه اللحظة هي اللحظة المناسبة لأن يعلن المجلس تكريس نفسه للقيام بهذه المهمة الصعبة لأن ما يتعرض للخطر الآن هو الأمن والاستقرار والمصلحة الحيوية لمنطقة تهم الدول النامية والمتقدمة النمو على حد سواء ليس فقط من حيث مواردها الاقتصادية والتجارية والمادية ، وانما أيضا من حيث تراثها الديني والثقافي والروحي العزيز على بليون مسلم من السكان المسلمين المنتشرين في جميع أرجاء العالم .

ونظرا لهذه الأسباب يتوجب على مجلس الأمن أن يوقف أي تدهور آخر في الحالة في الخليج ، وأن يضع حدا للعدوان الايراني على دول الخليج المسالمة قبل أن يفلت الأمر من اليد .

اننا نشعر بقلق عميق ازاء انتقال أزمة الخليج الى مرحلة جديدة ظهرت نتيجة لسوء الفهم الايراني القائم على وجوب أن يشمل النزاع العراقي — الايراني الدول العربية الأخرى في الخليج لأنها ترتبط بأواصر الدم والعلاقات السياسية مع العراق باعتباره الطرف المحارب الآخر في النزاع . ان سوء الفهم هذا يشكل عنصرا خطيرا للغاية يضاعف الخطر الجسيم المتمثل في انتشار النزاع العراقي-الايراني الى منطقة الخليج برمتها ، ويتسبب في عواقب وخيمة قد تفضي الى تدويل النزاع .

ما من منطق يمكن أن يبرر سوء الفهم الايراني المستمر بأنه يحق لايران أن تهاجم الدول العربية في الخليج وأن تدمّر ممتلكاتها لما يربطها بالعراق من صلة دم وروابط سياسية . ان أي فكرة من هذا القبيل قد تصبح سابقة خطيرة لأي معتد تسول له نفسه في المستقبل أن يقوم بالهجوم على بلد مجاور وأن ينتهك حقوقه عندما يكون لهذا البلد المجاور روابط تاريخية وعلاقات حسن الجوار مع أحد أطراف الصراع . واذا لم يتم وضع حد سريع لهذه الممارسة الايرانية الجديدة ، لن يصبح العالم مكانا أكثر أمنا مما هو عليه الآن .

ان الدول العربية في منطقة الخليج تصرّفت تصرّفا يتسم بالمسؤولية اذ أحجمت عن أن تكون طرفا في الصراع الدائر بين العراق وايران ، وقد مارست ضبط النفس بطريقة جديرة بالثناء ، الى أن وصلت الى مرحلة الغضب عندما انتحلت ايران لنفسها الحق في أن تنتهك سيادة تلك الدول وسلامتها الاقليمية واستقلالها بمهاجمتها لناقلات النفط السعودية والكويتية داخل مياهها الاقليمية وبعيدا عن منطقة الصراع . وقد فرضت هذه الهجمات خطرا كبيرا على حرية وسلامة السفن المدنية التي تبحر في الطرق المائية الدولية من دول الخليج واليها ، وعرّضت للخطر مصالح عدد من البلدان النامية والبلدان المتقدّمة النمو .

ما من أحد يمكن أن يبرر هذه الهجمات الا المعتدي الذي يكمن هدفه الوحيد في تقويض استقرار دول الخليج ومصالحها الاقتصادية الحيوية .

ان الاقتصاد العالمي — كما نراه اليوم في ظل مبادئ التكافل العالمي — قد جعل من منطقة الخليج منطقة توجد فيها الموارد الاقتصادية والثقافية المتوفّرة وتعزّز التلاحم الحتمي بين الأمن والاستقرار الحيويين لدول الخليج وبين المصالح الاقتصادية للبلدان النامية والمتقدّمة النمو في العالم على حد سواء .

ولهذا السبب وحده ، فان جميع الشعوب المحبّة للسلام ، وخاصة أعضاء مجلس الأمن ، يجب أن تسعى جاهدة من أجل اتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع ايران من استخدام القوّة أو التهديد باستخدامها ضد السلامة الاقليمية لدول الخليج واستقلالها السياسي ،

أو من القيام بأي سلوك حربي يتعارض مع أهداف ميثاق الأمم المتحدة ، ومن أجل اعادة الملاحة البحرية الى استقرارها وحالتها الطبيعية في منطقة الخليج .

وختاما ، علينا نحن ، مجتمع الأمم المتحدة ، أن نطالب ايران باحترام روح التفاهم والتسامح والتعايش السلمي وحسن الجوار في علاقاتها الدولية ، وبالامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد جيرانها العرب ، وباحترام سيادة تلك الدول وسلامتها الاقليمية واستقلالها كما وردت في مبادئ عدم التدخل في شؤون الدولة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل جيبوتي على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

السيد سورزانو (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، لقد سبق لنا أن هنأناكم على توليكم رئاسة المجلس . ولكنني أود أيضا ، ونحن نأتي الى نهاية ولايتكم ، أن أعرب لكم عن تقديرنا لجهودكم أثناء هذا الشهر الحافل بالأحداث .

يتناول هذا المجلس منذ أمد بعيد الحرب المأساوية الدائرة بين ايران والعراق . ودامت هذه الحرب أكثر مما يجب — أي قرابة أربعة أعوام . وأدت الى حدوث ما يصل الى نصف مليون من الاصابات بين المتحاربين ، والمدنيين الأبرياء والأطفال وتسببت في خسائر مادية لا توصف . كما تأججت الانفعالات على الجانبين الى درجة كبيرة ، وهذا أمر مفهوم .

لقد اجتمع هذا المجلس مرارا ، سعيا الى وقف هذا الصراع أو التخفيف من وطأته . ومنذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ ، وافق المجلس على أربعة قرارات تطالب بوقف اطلاق النار . وطلب الى الأمين العام ومثليه بذل المساعي الحميدة من أجل عقد المصالحة بين الطرفين ، وأيد جهود رئيس وزراء السويد وأصدر خمسة بيانات رئاسية ، بما في ذلك البيان الذي صدر مؤخرا والذي يدين الاستخدام غير الشرعي وغير المقبول للأسلحة الكيميائية في هذه الحرب المأساوية . وقد أيدت الولايات المتحدة كل التأييد ، ولا تزال تؤيد جميع هذه الجهود .

ورغم جميع هذه الجهود لا تزال الحرب دائرة ، مضيفة بذلك تكاليف جديدة رهيبة الى تكاليفها القائمة بالفعل . وكما يحدث غالبا عندما لا تتحسّن الأمور ، فانها لا تظل على ما هي عليه — بل تسير بالأحرى الى الأسوأ .

ولا يكفي أن الحرب لا تزال مستمرة ، بل ان نطاقها آخذ في الاتساع ، وهي تفرض بذلك خطرا متزايدا على استقرار المنطقة وعلى النظام الاقتصادي العالمي . ان تصاعد الهجمات على الملاحة البحرية في الخليج ، وخاصة الهجمات على الملاحة البحرية من الموانئ التابعة للدول التي ليست أطرافا في الصراع والى تلك الموانئ ، لا تهدّد تلك الدول فحسب ، بل انها تشكّل بصورة غير مباشرة خطرا وشيكا على مستويات الأسعار والتضخم في العالم ، في الوقت الذي بدأ يتحقّق فيه الانتعاش الاقتصادي العالمي والتوسّع الاقتصادي السليم .

ان ما يهتم به المجلس اليوم على وجه التحديد هو الطلب المقدّم من الأعضاء الستة في مجلس التعاون الخليجي للنظر في الهجمات على السفن التجارية المسالمة المتحركة في المياه الدولية للخليج وفي المياه الاقليمية التابعة للدول التي ليست أطرافا في الصراع . ومن الصحيح تماما أن نتناول هذه المشكلة بطريقة مباشرة .

من المعروف جيّدا أن حقوق المرور الحر للملاحة البريئة في المياه الدولية قد تجسّدت منذ أمد بعيد في القانون الدولي باعتبارها حقّا أساسيا يمثّل المصالح المشتركة لجميع الدول . وقد وصف رجال القانون الرومان البحار بأنها " ملكية مشتركة " — وكانوا يعنون بذلك أنها لا تخضع لملكية أحد . وقد أثّر هذا التعريف على مفهوم حرية البحار كما نعرفه اليوم . ان هذا الحق حق بالغ الأهمية ، ومفهوم بالغ الأهمية بالنسبة لعالم ما فتئ يزداد تكافلا . انه يبلغ من الأهمية حدّا لا يمكن معه السماح بالتلاعب به .

اننا ندرك أن كثيرا من المسائل التي أثيرت بشأن هذه الحرب الدائرة تتسم بالتعقيد . واننا نأمل أن يتم حسمها جميعا ، وتحدونا رغبة خالصة في التوصّل الى تسوية شاملة . لقد رحبنا بحقيقة أن أحد الطرفين قد قبل ، من حيث المبدأ ، وقف اطلاق النار

الذى دعا اليه قرار مجلس الأمن ٥٤٠ (١٩٨٣) ، ونأمل أن تحين عما قريب اللحظة التي يمكن فيها أن يتفق الطرفان على وقف اطلاق النار والوساطة ، مما سيؤدّى الى تذليل الخلافات القائمة بينهما .

ومع ذلك ، فاننا نعتقد أن هذا ليس سببا يدعو الى عدم المضي بتناول مسألة الهجمات على الملاحة البحرية بناء على طلب ممثلي الدول الست بعقد هذا الاجتماع ، تماما كما تناول المجلس على حدة الموضوع الرهيب الخاص باستعمال الأسلحة الكيميائية .

ولذلك فاننا نتفق مع أعضاء مجلس التعاون الخليجي بأنه يتعيّن على مجلس الأمن أن يتخذ موقفا واضحا لا لبس فيه ازاء اتساع نطاق الحرب على نحو فى غاية الخطورة نتيجة للهجمات ضد السفن البريئة الجارية فى المياه الدولية أو المياه الاقليمية التابعة للدول التى ليست أطرافا في الصراع . اننا نؤيّد بحزم وجهات النظر التي أعرب عنها مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية بشأن هذا الموضوع .

ان اعادة تأكيد مجلس التعاون الخليجي لمبدأ الأمن الجماعي وما أعرب عنه من تصميم على الرد على التهديدات الموجّهة ضد أمن الدول الأعضاء يظهران القلق العميق ازاء ما حدث مؤخرا من تطورات . والولايات المتحدة تشارك فى هذا القلق . وكما قال الرئيس ريغان مؤخرا ، فان دول الخليج تهتم بعدم توسيع رقعة الحرب - كما ينبغي لنا جميعا أن نكون كذلك . يتعيّن علينا أن نحول دون توسيع نطاق الحرب في الخليج الفارسي لأنها قد تؤدّى الى اعاقة التدفق الحيوى للنفط ؛ ولهذا السبب ، نناشد مجلس الأمن أن يتخذ اجراء ذا مغزى في تناوله لهذه المسألة البالغة الأهمية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثّل الولايات المتحدة على الكلمات الرقيقة التى وجّهها الى .

المتكلّم التالى هو ممثل موريتانيا . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد ولد حمودى (موريتانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي في ستهل كلمتي أن أعرب لكم ، بالنيابة عن وفد جمهورية موريتانيا الاسلامية ، عن تمنياتنا بالنجاح في رئاسة أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر . ونحن لا نشك انه بفضل خبرتكم وشعوركم بالمسؤولية سوف نضمن هذا النجاح ، وبصفة خاصة في مجال الدراسة الشاملة لهذه المشكلة الخطيرة التي عرضتها عليكم الدول الست الأعضاء في المجلس التعاوني الخليجي . ويسعدني أن اذكر بأن الاتحاد السوفياتي الذى تمثلونه ليس فقط بلدا قريبا جغرافيا من هذه المنطقة ، ولا يضم فقط عشرات الملايين من المسلمين ، ولكن بأن أمتكم الكبرى كانت أيضا حليفا هاما وحاسما خلال الثلاثين عاما الماضية من أجل استعادة حقوقنا في فلسطين .

نود أيضا أن نعرب لسلفكم الممثل الدائم لجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية السفير فلاديمير كرافيتس ، عن تقديرنا للطريقة المثلى التي أدار بها أعمال المجلس في شهر نيسان/ابريل الماضي . ويود وفدى أن يعرب عن امتنانه لكل أعضاء المجلس للسماح لنا بالاشتراك في مداولاتكم الهامة .

لما كانت جمهورية موريتانيا الاسلامية قد ورثت ، مثل ايران والعراق ، الحضارة الاسلامية العربية المجيدة ، فقد شعرت دائما بقلق بالغ ازاء استمرار الحرب بين الأشقاء في الخليج . ولا يزال شعبنا يشجب الدمار الذى لا نهاية له هناك . ولا يمكن لأى تناقض أو عدم تفاهم ، في رأينا ، أن يبرر هذه المواجهة المأساوية القاسية بين الأشقاء . تلك الحالة المؤسفة تتعارض مع وحدة المصير بينهما . انها تتجاهل وحدة التاريخ الطويل والتعايش السلمي بينهما كما أنها تتعارض مع التسامح والأخاء والتضامن ، وهي المثل التي تفرضها أخلاقيات الاسلام عليها . في الخليج ، منذ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ ، يشهد العالم ، عاجزا تارة وغير مكترث تارة أخرى ، مأساة حقيقية ذات أبعاد انسانية واقتصادية وسياسية واجتماعية تتجاوز كل البشاعة التي صوّرتها بها الصحف . ولا نستطيع أن نظل غير مبالين بها .

ان شعبنا يشعر بالمرارة والحزن ازاء مشهد مئات الآلاف من الضحايا الايرانيين والعراقيين ، وتدمير المدن والهياكل الأساسية . ويأسف شعبنا بالغ الأسف لتبديد الموارد والطاقات الانسانية والمادية لايران والعراق في حرب لن يكون فيها منتصر ولكنها سوف تسفر عن مهزومين ، أيا كانت المكاسب الاقليمية والسياسية التي يمكن أن يحققها أى من البلدين المعنيين .

داخل الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي ناشد بلدنا دائما ايران والعراق أن يتحليا بالاعتدال وضبط النفس . وقد ذكّرهما دائما بضرورة الالتجاء الى الحل السلمي للمنازعات وفقا لنداءات المجتمع الدولي وبما يتواءم مع مصالحهما الوطنية الحقيقية .

واليوم ، مرة أخرى ، في الوقت الذى يتخذ فيه النزاع في الخليج أبعادا جديدة تهدد هدوء واستقرار الدول غير المشتركة في القتال في المنطقة ، نذكّر داخل هذا المجلس ايران والعراق بمسؤولياتهما الجسيمة .

ان جمهورية موريتانيا الاسلامية تشعر بأن هذه المسؤوليات تحتم استبعاد أى تصعيد أو امتداد للنزاع على نحو لا يمكن السيطرة عليه ودون أى مبرر الى البلدان غير المشتركة في الحرب . انه ليس من مصلحة أى فرد ، حقا ، أى فرد ، زيادة الخسائر ، وتدمير اقتصاديات أخرى ، وفرض المعاناة والآلام على شعوب أخرى في المنطقة . وفي هذا الصدد ، أعربنا عن دواعي قلقنا خاصة فيما يتعلق بالاعتداء الذى وقع على الكويت في ١٩٨١ ، والذى هدد بتحويل الشرق الأوسط الى مجال للمنافسات والتدخلات الأجنبية والانقسامات والمواجهات الداخلية بين الأشقاء .

واليوم ، فان الهجمات على السفن التجارية في المياه الاقليمية للسعودية والكويت تجعل هذا الخطر ماثلا ومؤكدا أكثر من أى وقت مضى .

ان موريتانيا تشاطر بالكامل قلق شعوب المنطقة ازاء هذا التصعيد الجديد والخطير للحرب ، وهذا الانتهاك لسيادة المملكة العربية السعودية والكويت ، والعقبة

الموضوعة في طريق حرية وأمن الملاحة في الممرات المائية في الخليج . ان العواقب الوخيمة المترتبة على هذا التصعيد سوف تعقّد حالة صعبة ومتفجرة بالفعل ؛ والأسوأ من ذلك فانها سوف تؤخر امكانية عودة السلم والمصالحة ، اللذين يعتبران ضروريين وطبيعيين بين جميع شعوب منطقة الخليج الشقيقة .

ويرى وفدنا أن مجلس الأمن يجب أن يدين الهجمات غير المقبولة ضد السفن التجارية والانتهاك الصريح والمؤسف لسيادة المملكة العربية السعودية ودولة الكويت . ومن الضرورى منع تكرار مثل هذه الأعمال في منطقة ذات أهمية استراتيجية تعتبر حيوية وهامة لأعضاء منظمتنا .

وبهذه المناسبة يكرر وفد بلادى لوفدى الكويت والمملكة العربية السعودية الشقيقين تعاطفنا وتضامننا معهما ، كما نعرب عن أملنا في أن تتمكن ايران والعراق وبقية دول الخليج في منظمة الأمم المتحدة وفي هذا المجلس من العمل جنبا الى جنب من أجل صيانة السلم والأمن الدوليين .

وأخيرا ، نتمنى لايران والعراق ولدول المنطقة كافة التعايش السلمي والرخاء عشية شهر رمضان المعظم ، وهو شهر العمل البنّاء والوفاق والاعتدال والتسامح .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل موريتانيا على الكلمات الرقيقة التي وجّهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل تركيا ، وأدعوه أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس وأن يدلي ببيانه .

السيد غوكجي (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، منذ أسابيع قليلة مضت ، وفي هذه القاعة ذاتها تشرفنا بالاشادة بدماثتكم وبما أوتيتم من خصال مثالية بوصفكم دبلوماسيا . ان التطورات التي أعقبت ذلك أثبتت مرة أخرى كيف أن ثقتنا بحكمتكم وحنكتكم ومهارتكم في توجيه أعمال المجلس حتى في أصعب الظروف هي في محلها .

ان هدفنا في تناول الكلمة اليوم ليس هو التأكيد على ما تشعر به حكومة تركيا من قلق ازاء منعطف الأحداث في منطقة الخليج فحسب . اننا جميعا على علم بأن المجتمع الدولي بأسره مشغول للغاية بالموقف الخطير والمتفجر في تلك المنطقة التي هي بالفعل حلبة لحرب طويلة وباهظة التكاليف دائرة بين ايران والعراق . ان كلمات المتكلمين السابقين في المجلس والبيانات التي ادلي بها في أماكن أخرى توضح بجلاء هذا القلق الذى انتشر انتشارا واسعا .

اننا نتكلم اليوم أيضا أملا منّا في أن نسهم ولو بنصيب متواضع في مداولات المجلس بشأن هذا الموضوع الحساس والمعقّد الذى ينطوى على خطر متفجر . ان المجلس يواجه فرصة قيّمة لأن يعالج على نحو بنّاء وايجابي تلك الحالة التي لا تهدد أمن الخليج فحسب ، ولكنها تهدد أيضا الرخاء الاقتصادى لكثير من دول العالم .

اننا نتمتع مع كل من ايران والعراق بعلاقات أخوية ، وهما بلدان مجاوران لنا ، وتلك العلاقة الأخوية تنبثق عن أواصر دينية وثقافية وخبرات تاريخية مشتركة عبر العديد من القرون . ومن ثم فاننا نشعر بحزن وأسى ازاء امتداد هذا النزاع المأساوى الجارى على حساب تضحيات فادحة من الجانبين بالحاق خسائر غير محتملة لا تتعلق فقط بالثروة المادية بل تتعلق أيضا ، وعلى نحو هام ، بموارد بشرية غالية لا يمكن تعويضها .

لقد تزايد أسفنا وقلقنا منذ البداية نتيجة لحساسيتنا لذلك الخطر الماثل دوما ، خطر توسيع رقعة الحرب بين ايران والعراق والاشتراك المباشر من جانب أطراف أخرى في تلك الأعمال العدائية . وقد حذّرنا منذ البداية من أن النزاع الايراني العراقي قد حطّم شيئا أكثر من العلاقات بين الدولتين العظميين الرئيسيتين في المنطقة . ان المواجهة المسلّحة بينهما ، كما ذكرنا ، يمكن أيضا أن تفضي الى أبعاد خطيرة في منطقة الخليج بأسرها . ومن الواضح أن أى تردّ آخر وزعزعة في منطقة الخليج سوف تترتب عليهما عواقب وخيمة على السلم الدولى ، كما أنهما يشكّلان تهديدا خطيرا للأمن العالمى .

ان التغيّر الذى جرى في الأشهر الأخيرة فى أساليب النزاع ينحو الى تأكيد أسوأ مخاوفنا . ان أبعاد النزاع لم تعد تقتصر على أساليب محترمة ومقبولة من جانب كلا الجانبين ، وهذا يجعلنا أقل ثقة بامكانية ايجاد تسوية سلمية فى المستقبل القريب . اننا نرى أن انتهاك معايير السلوك الراسخة في الأعمال الحربية واغفال المبادئ المقبولة بوجه عام لا يؤدّيان الاّ الى زيادة تصميم الجانب الآخر على المضي قدما فى الحرب . ومن ثم ، الاطاحة بالاحتمالات الضعيفة لايجاد حل سلمي . اننا نعارض وندين مثل هذه الأعمال كيفما وأينما وقعت .

وعلى نفس المنوال ، فاننا نعتبر الهجمات التى وقعت في الخليج ضد الملاحة التجارية تطوّرا خطيرا للغاية . ان هذه الهجمات تشكّل انتهاكا صارخا لحرية الملاحة فى المياه الدولية ، تلك الحرية التى تعدّ مبدأ أساسيا من مبادئ القانون الدولى ، تعلّق تركيا عليه بالغ الأهمية ، كما أنها تشكّل انتهاكا لمبدأ حرية التجارة . لقد تضاعفت هذه الهجمات ، للأسف ، فى الآونة الأخيرة . ان هذا المساس بالملاحة التجارية يمكن بسهولة أن يخلق تطوّرات جديدة وخطيرة لن تكون فى صالح أى دولة فى المنطقة . ان تصاعد النزاع أو توسيع رقعته لن يعود بفائدة على أحد . فينبغي أن يظل الخليج خارج نطاق النزاع وأن يكون بمنأى عن أصداء الحرب الايرانية العراقية التي يجب أن تظل - الى أكبر حد ممكن والى حين حسمها - معزولة ، وألا تنتشر في منطقة الخليج . ان تأكيد حرية الملاحة

الآمنة للملاحة التجارية في الممرات المائية الاستراتيجية ينبغي أن يكون هو الهدف العاجل ، وينبغي أن يتوفّر الأمن لجميع الدول الساحلية ، وألّا تكون هناك أى تجزئة لمفهوم أمن الخليج اذا ما أريد تعزيز الاستقرار والحفاظ على حرمة الدول غير المتحاربة فى المنطقة واحترامها .

ان حكومة تركيا تناشد ايران والعراق أن يتصرّفا بشعور من المسؤولية وأن يحجما عن القيام بأى عمل من شأنه توسيع رقعة النزاع القائم . اننا نهيب بهما أن يمارسا أقصى درجات ضبط النفس حتى لا تنجرف فى عداوتهما الدول غير المتحاربة فى منطقة الخليج . وينبغي أن تستمر البلدان غير المتحاربة في منطقة الخليج في ممارسة أقصى درجات الحذر .

كذلك فان المجتمع الدولي يتحمّل مسؤولية كبرى . وينبغي علينا جميعا أن نتجنّب أى تدخل لا داعي له في الخليج . ان أى تدخل خارجي ، بصرف النظر عن كيفية تبريره ، يمكن — اذا أخذنا فى الاعتبار الموقفين المعروفين جيّدا المتخذين من جانب طرفي النزاع الايراني العراقي — أن يؤدّى الى حدوث تورّط خارجي أكبر . والعواقب المترتبة على ذلك لا يمكن التنبؤ بها على نحو كامل ولا يمكن السيطرة عليها بمجرد أن تبدأ . وينبغي لايران والعراق ، دون أى تدخل خارجي وعن طريق سبل مقبولة لكل منهما ، أن يجدا تسوية متفقا عليها .

ويحدونا الأمل في أن المجلس سوف يجد أنه من الممكن أن يتخذ نهجا منصفا لكلا الجانبين في تناول الموضوع المطروح عليه . ويمكن للمجتمع الدولي أن يحاول مد يد العون للطرفين المتنازعين لايجاد حل . ولكن ينبغي ألّا يحاول فرض أى حل عليهما . وللمجلس أن يحدّد أفضل الطرق التي يستطيع أن يسهم بها في حماية الحق في الملاحة الآمنة في الخليج والتقليل من مخاطر توسيع رقعة النزاع . ان المجلس ، سواء عن طريق اتخاذ قرار أو عن طريق بعض السبل الأخرى ، عليه أن يسعى بالضرورة الى شد ازر الأمين العام ، الذى أكّد من جديد استعداده للمساعدة في ايجاد حل سلمى لهذا النزاع . وينبغي أن يقاوم المجلس أى اغراء باتخاذ أى قرار لا يحظى بكامله بقبول أى من الطرفين .

وينبغي أن يتجنّب المجلس احتمال وضع سلطته ومصداقيته في قرار لن ينجم عنـــه الاّ تعنّت أكثر بسبب افتقاره الى التوازن والانصاف والعدالة . كما أنه يجب تمكين كل مـــن ايران والعراق ، عن طريق المجلس ، من أن يتعاونا مع الأمين العام ومن أن يقوما في نفـــس الوقت باتخاذ خطوات ملموسة نحو خفض التوتّر في الخليج .

وتركيا من جانبها ، بوصفها دولة مجاورة وصديقة لكلا البلدين ، سوف تواصل بـذل كل الجهود الممكنة من أجل الاسهام في تحقيق تسوية سلمية للحرب بين ايران والعـــراق ، ومن أجل تعزيز استقرار وأمن منطقة الخليج ككل . ان موقف الحياد الايجابي والتجرّد الـذى حافظت عليه حكومة تركيا بشكل ثابت منذ البداية هو السبيل الأوحد ، كما نعتقد ، للحفاظ على الأهلية اللازمة للمساعدة في تحقيق تسوية سلمية نهائية لهذا النزاع . وفي ظل توفّـــر ظروف ملائمة ، فان تركيا على استعداد للمساعدة ، وسوف تساعد عندما يطلب منها ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل تركيا على الكلمات الرقيقة التي وجّهها اليّ .

المتكلّم التالي هو ممثل تونس الذى أدعوه الى شغل مقعد علـــى طاولـــة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد بوزيري (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لما كانت هذه هي المرة الأولى التي أتكلّم فيها أمام مجلس الأمن ، اسمحوا لي سيدي أن أعرب نيابة عن وفد بلادي عن سعادتي لرؤيتكم تقودون أعمال المجلس خلال شهر أيار/مايو الذي اتسم بصفة خاصة بزيادة التوتّر الدولي . ان صفاتكم البارزة بوصفكم دبلوماسيا ودرايتكم الواسعة بالشؤون الدولية ، وحكمتكم ستساهم دون شك في التقدّم الناجح لأعمال المجلس . ان كل ذلك يعطي صورة لبلدكم الذي تشرّفت وسعدت بتمثيل تونس فيه لمدة تزيد على خمس سنوات .

كما أنتهز هذه الفرصة لأحيي سلفكم السفير فلاديمير كرافيتس ممثل جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية على الطريقة الفعّالة التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي .

أودّ كذلك أن أتوجّه بالشكر الى أعضاء المجلس الذين أتاحوا لي الفرصة للاشتراك في أعماله . وتشعر تونس أنه من الواجب عليها أن تشترك في المناقشة التي تدور في هذا المحفل الموقّر للاعراب عن قلقها العميق بسبب تفاقم الحالة في منطقة الخليج .

ان الصراع المأساوي منذ بدايته بين جمهورية ايران الاسلامية والعراق يدور دون هوادة منذ أكثر من ٤٤ شهرا رغم الجهود التي بذلها مجلس الأمن وبعثات المساعي الحميدة المتنوعة والنداءات الرسمية التي وجّهت الى الطرفين المتحاربين . اننا نشعر بالأسف لأن هذه الحرب الفتّاكة غير المعقولة لا تزال مستمرة ، خاصة أنه يبدو الآن أنها تتجاوز حدود هذين البلدين وتتهدّد بلدانا أخرى في المنطقة وتعرّض للخطر مصالح بلدان أخرى تقع بعيدا عن منطقة الصراع .

ان الحقائق قائمة ، وقد عرضت في اليوم الأول من هذه المناقشة . انها تؤكّد التصاعد الذي كنا جميعا نخشاه ، والذي قد يزج بمنطقة الخليج في أتون حرب لا يمكن ادراك عواقبها على العالم أجمع .

ان الهجمات التي هي سبب في الطلب المقدّم الى مجلس الأمن تثير قلقنا لأكثر من سبب . فهي أولا موجّهة ضد مصالح بلدين ليسا طرفين في الصراع الايراني العراقي ، وأعلنا على الدوام عن حيادهما . ثانيا ان هذه الهجمات تجرى بعيدا عن منطقة العمليات

الحربية ، في المياه الاقليمية للمملكة العربية السعودية والكويت أو في أعالي البحار. ثالثا ، لقد استهدفت هذه الهجمات السفن التجارية غير المسلّحة ، التي لا تحمل أسلحة أو ذخائر ، وانما فقط حمولات من النفط .

ان جميع الهجمات الموجّهة ضد الغير جديرة بالادانة بمقتضى القانون الدولي ؛ فهي تخالف الالتزامات التي التزم بها مرتكبوها بموجب ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية قانون البحار لسنة ١٩٥٨ . وهي تشكّل انتهاكا لسيادة البلدان المعنية وللمبادئ الأساسية لحسن الجوار والتعايش السلمي . كما أنها تهدد تهديدا خطيرا حرية الملاحة والتجارة في الخليج .

وعلى غرار الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي يدرك بلدي الآثار الخطيرة المترتبة على هذا التصعيد . واذا لم يتم احتواء الأزمة في الوقت المناسب ، فيخشى أن تؤدّي الى حصار حقيقي لموانئ بلدان الخليج يخفّض حركة الملاحة المكثّفة في هذا الاقليم الى أدنى حدودها .

وبالضرورة سوف تؤثّر الأخطار التي يتعرّض لها أصحاب السفن وشركات التأمين على أسعار النفط وسيؤثّر ذلك بلا شك على جميع البلدان المستوردة للطاقة ولا سيما بلدان العالم الثالث التي ستعاني من ذلك أكثر من غيرها .

ومن الجدير بالذكر أنه في الوقت الذي يتعرّض فيه عدد كبير من بلدان العالم لمشاكل اقتصادية خطيرة فان هذه الأزمة ستساهم في شل اقتصادات عديدة هي بالفعل متداعية وستعرّض اقتصادات أخرى لمصاعب جمّة .

ان الوضع الاقتصادي في منطقة الخليج هام لدرجة أنه لم يفتأ يثير مطامع الدول الأجنبية . ان تقويض الاستقرار في المنطقة باتساع الصراع الايراني العراقي يعرّض للخطر ليس المصالح المشروعة لدول وشعوب المنطقة فحسب بل أيضا السلم والأمن الدوليين ويشجّع على التدخل العسكري الأجنبي . ان التصعيد الذي نشهده في الخليج يحتمل معه

أن يدوّل النزاع اذا لم تبد الهيئة الرئيسية في منظمتنا الحزم وسعة التصوّر والحكمة في التقدير . لقد تحمّلت هذه الهيئة المسؤولية منذ بداية العمليات العسكرية التي بدأت قبل ما يقارب أربع سنوات ولا تزال تتحمّل هذه المسؤولية حتى اليوم بعد التطورات الجديدة التي ينبغي ازالة فتيل تفجّرها في أقرب وقت .

واذا كان من واجب هذا المجلس أن يستنكر الهجمات الموجّهة الى الغير ، خاصة خارج منطقة الحرب فعليه أيضا أن ينظر من جديد في أصل الأزمة التي نعيشها حاليا . وعلى الرغم من أن الهجمات الموجّهة الى ناقلات النفط التابعة لدول ليست أطرافا في الصراع خطيرة للغاية فانها ليست سوى تطوّر للنزاع القائم بين جمهورية ايران الاسلامية والعراق .

ان تلافي توسيع النزاع هو في حد ذاته عمل ايجابي ندعو اليه جميعا بكل حماس. كذلك فان العمل على ايجاد حل للنزاع ، حل يتسم بالكرامة والشرف للمتحاربين ، انما هو ضرورة قاطعة تفرض نفسها على المجلس .

ان تونس تعتقد أن الأحداث الأخيرة ينبغي أن تحرّك المجتمع الدولي الى مضاعفة جهوده لتحقيق هذا الهدف .

ان تدهور الحالة في الخليج لا ينبغي أن يحصر هذا المجلس في اتخاذ موقف الانتظار المحرج أو أن يقصر عمله على اتخاذ قرار لا يمكن تنفيذه . بل ينبغي ، على عكس ذلك ، أن يمكّنه من استنباط النهج الكافي الذي يمهّد الطريق المؤدّي الى حل سريع للنزاع .

لقد أمكننا أن نتحقّق في السنوات الماضية من أن البعض لم يكن راغبا في أن تنتهي هذه الحرب . ولذلك عمد هؤلاء ، عن طريق لعبة ماهرة لتوازن القوى على اطالة هذه الحرب بين الشقيقين لاستنزاف المتحاربين وافقار شعبيهما وذلك يخدم الأهداف الشريرة التي حدّدوها لأنفسهم . وفي رأينا أن هذه المناورات سترتدّ بالضرورة ضدّهم على أي حال وخاصة اذا ما توسّع النزاع بطريقة حاسمة .

ومن المستحسن الالتجاء الى الوسائل التي يجيزها الميثاق والقانون الدولي لوضع حد لهذه الحرب القاتلة وتفادي اتساع النزاع مما يؤدّي الى التدخل الأجنبي الذي لا يعلم أحد بعواقبه . اننا نهنئ البلدان المعنية التي عبّرت خلال هذا النقاش عن معارضتها لكل تدخل عسكري أجنبي في المنطقة ، مدلّلة بذلك على الحكمة والمسؤولية . ونحن نناشد بصورة خاصة أحد الطرفين أن يبدي ضبط النفس ازاء جيرانه في الخليج وأن يدلّل على المزيد من التعاون مع مجلس الأمن . واذ نقدّر عمل المجلس في هذا النزاع والجهود التي بذلها الأمين العام لمنظمتنا والمبادرات المختلفة التي قامت بها منظمة المؤتمر الاسلامي وحركة عدم الانحياز فانه لابد لنا أن نعترف مع الأسف أن هذه المساعي لم تثمر رغم العزيمة وانكار الذات اللذين اتصفت بهما . ومع ذلك يتمنى بلدي مواصلة جميع الجهود التي من شأنها أن تؤدّي في يوم ما الى توقّف العمليات العسكرية . اننا نفعل ذلك بنفس الاخلاص الذي يبديه المجتمع الدولي وللمصلحة العليا لهذا المجتمع .

ان ردّ الفعل السلبي من جانب أحد المتحاربين على قرارات المجلس وعلى مهمات المساعي الحميدة لا ينبغي أن يثبط عزيمتنا بالرغم مما يعترينا من شعور عميق بعدم الارتياح .

اننا نعرب عن أمانينا بأن نرى في النهاية الدولتين الشقيقتين تسكتان مدافعهما وتسوّيان نزاعهما حول طاولة المفاوضات بفضل اجراء حاسم يتخذه مجلس الأمن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل تونس على كلماته الرقيقة التي وجّهها اليّ .

السيد خليل (مصر) : السيد الرئيس ، يعقد مجلس الأمن جلساته استجابة للشكوى المقدمة من دول مجلس التعاون الخليجي ضد الاعتداءات الايرانية على السفن من موانئ دولة الكويت والمملكة العربية السعودية واليها .

ولقد تابعنا بكل الاهتمام البيانات التي دلل فيها السادة وزراء الخارجية وممثلو دول الخليج ، بطريق قاطع ، على خطورة الأحداث الأخيرة في الخليج التي تهدد بطريق لا يترك مجالا لشك الأمن والسلام والاستقرار في تلك المنطقة ذات الأهمية الحيوية للسلام والأمن الدولي والاقتصاد العالمي . ولقد كان طبيعيا أن تبادر دول الخليج الى اتخاذ الخطوات التي يفرضها الموقف ومنها المبادرة بعقد المجلس الوزارى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الذى أصدر عقب اجتماعه الاستثنائي في ١٧ أيار/مايو الحالي بيانا نص ـ كما هو معروف ـ انه استعرض تطورات الأحداث الأخيرة التي تمثلت في الاعتداءات الايرانية على الملاحة من موانئ الدول الأعضاء واليها وما تشكله هذه الاعتداءات من تهديد للمصالح الحيوية لهذه الدول ـ على النحو الذى أورده البيان المذكور . وان مصر تحرص على أن تؤكد انها تشارك في مشاعر القلق العميق التي انطلقت في المجتمع الدولي باثره اثر التصعيد الخطير الذى يشكل تهديدا لحرية الملاحة في المياه الدولية والاقليمية من موانئ ومنشآت الدول الساحلية في الخليج والى موانئ ومنشآت هذه الدول التي ليست طرفا في النزاع ، ولذلك فاننا نرفض ونشجب عمليات الهجوم الأخيرة على السفن من موانئ الكويت والسعودية واليها .

اننا في الوقت الذى نرحب فيه بمقدم السادة الوزراء وغيرهم ممن حضروا خصيصا لنيويورك للاشتراك في مناقشات المجلس ، فاننا نرى في حرصهم على ذلك أكبر دليل على خطورة هذه التطورات ومخاطر هذا التصعيد الذى يجب علينا جميعا أن نواصل العمل ، داخل الأمم المتحدة وخارجها ، لانهاء أسبابه . هذا في الوقت الذى لابد لنا أن نستذكر